نص ردن

▪ علاء حسن

نفوس

للمخرج الراحل قاسم محمد مسرحية قدمها في عقد السبعينات على خشبة مسرح بغداد باسم "نفوس" معدة عن مسرحية الكاتب مكسيم غوركي، أحداثها تدور في مكان واحد، وبزمن محدد بانتظار وصول موظف "النفوس" لإملاء استمارات التعداد العام للسكان. وببراعته المعروفة، استطاع المخرج الراحل أن يسلط الضوء على نماذج اجتماعية، كاشفا عن معتقداتها الفكرية والسياسية وتوجهاتها، وهي فكرة المسرحية الأصلية ثم تنتهي أحداث المسرحية بإطلاق صرخة من موظف التعداد السكاني فيصيح بأعلى صوته "نفووووووس".

الدولة العراقية منذ تأسيسها اعتمدت إجراء التعداد العام للسكان كل عشر سنوات، وأشهر تعداد هو الذي جرى في العام ١٩٥٧، وفيه اشترك معظم العراقيين في يوم ميلاد "واحد سبعة" بالنسبة لمن يجهل أهله تاريخ مولده، وعلى الرغم مما يحمل تاريخ "واحد سبعة" من طرافة بنظر الآخرين من غير العراقيين إلا انه، قد يكون عامل إلغاء لفوارق طائفية أو مذهبية، ولاسيما أن هذا التاريخ، يمكن أن يعبر عن احتفال جماعي بعيد الميلاد على صفحات التواصل الاجتماعي وربما داخل التنظيمات السياسية الحريصة على الاحتفال بأعياد ميلاد زعمائها وقادتها من مواليد ذلك اليوم الذي فرض بشكل إجراء رسمي قوبل بموافقة وتشجيع من يجهل تاريخ ميلاده باليوم والشهر.

يبدو أن الأحزاب والقوى السياسية المؤمنة بقادتها، تعرف أكذوبة تاريخ ولادتهم، فتخلت عن فكرة الاحتفاء، وهذا التوجه يحسب لها، لأنه موقف ثوري لرفض الشخصنة وصناعة الرموز، وجعلها تتصدر واجهة المشهد سواء عن استحقاق واستجابة لرغبة الجماهير أم عن قناعة بأن الحزب الفلاني ضد الصنمية، ولا يرغب في أن يعتمد أكذوبة لغرض الترويج لزعيم ولد في يوم مجهول.

حتى الآن لم تستطع الحكومة العراقية إجراء تعداد عام للسكان، لأن مثل هذه الخطوة كما أعلنت جهات رسمية، بحاجة إلى توافق سياسي، أي جلوس القادة السياسيين ورؤساء الكتل النيابية، على طاولة مستديرة أو مستطيلة، ليقرروا إجراء الإحصاء في يوم محدد في جميع المحافظات، وإعطاء الضوء الأخضر للأجهزة المعنية للمباشرة بتنفيذ عملية مهمة جدا ترتبط بقضايا سياسية واقتصادية تتعلق بتحقيق التنمية البشرية، والنتائج المستخلصة من الإحصاء سبق أن أعلنتها وزارة التخطيط، ودعت وناشدت وطالبت حتى بح صوتها من كثرة مطالبتها بتحقيق توافق سياسي، لإجراء الإحصاء السكاني.

يقال إن اعتماد البيانات الدقيقة هو المنهج الوحيد لكي تقوم المؤسسات المعنية بأداء عملها، وهذا المبدأ لا يختلف عليه القادة السياسيون سواء كانوا من مواليد "واحد سبعة" أو غيره، وحينما تعلن منظمات دولية أعداد الأرامل والأيتام والمهجرين والمهاجرين، والمعتقلين، وضحايا العنف ترتفع الأصوات المعارضة، وتشكك بدقة البيانات والأرقام، وتدعو إلى اعتماد الإحصاءات الرسمية، وأصحاب هذه الأصوات يعلمون قبل غيرهم أن البيانات الوحيدة في العراق تعتمد على معلومات وزارة التجارة، لأنها تحتفظ بأعداد المستفيدين من البطاقة التموينية، وأية بيانات أخرى هي عبارة عن كتابة على "قالب الثلج" وردت في سجلات دبش.

مع زيادة حصة المولدات الأهلية من الوقود

الموصليون يخشون وعود تحسّن الكهرباء

أعلنت محافظة نينوى موافقة وزارة النفط على زيادة حصة المحافظة الشهرية من الوقود الخاصة بمولدات الكهرباء الأهلية، لتبلغ ٢٠ لتراً لكل KV، ابتداءً من شهر أيار الجاري.

□ الموصل / نوزت شمدين

أزمة الكهرباء التي لا تنتمي

يأتي ذلك، قبل يوم واحد فقط، من موعد الإضراب الذي كان أصحاب المولدات الأهلية قد أعلنوا عنه في وقت سابق، احتجاجاً على خفض حصصهم الشهرية من الوقود، وقال أمين فنش معاون محافظ نينوى لـ"المدى": إن اجتماعاً موسعاً عقد في مجلس المحافظة، للتداول بخصوص حصص المولدات الشهرية من الوقود، بحضور ممثل عن الشركة العامة للمنتجات النفطية، وجمعية (التحدي) وهي الجهة الممثلة عن المولدات في نينوى.

وتابع فنش أن "وزارة النفط وعدت برفع الحصة مجدداً في شهر حزيران المقبل، لتصبح ثلاثين لتراً لكل KV".

ودعا أصحاب المولدات الأهلية إلى عدم الالتفات إلى ما أسماها "إشاعات عن خفض جديد لحصصهم من الوقود"، بعد أن تم حسم الأمر مع وزارة النفط.

وكان أصحاب المولدات الأهلية، قد باشروا بإضراب جزئي عن العمل، مطلع شهر نيسان الفائت، بسبب خفض حصص الوقود بمقدار الثلثين، وعادوا عن إضرابهم بعد وعود تلقوها من المحافظة بمعالجة سريعة بالتشاور مع وزارة النفط، وإعادة الحصص إلى ما كانت عليه.

وتتبع نينوى آلية خاصة بعمل المولدات الأهلية بالنسبة للمناطق السكنية، يبدأ فيها التشغيل من الثانية ظهراً، حتى منتصف الليل، مع استراحة ساعة واحدة كل ثلاث ساعات تشغيل، مقابل ٧٠٠٠ دينار للأمبير الواحد، في حين تختلف توقيتات التشغيل والأجور بالنسبة للأسواق والمناطق التجارية، بحسب توقيتات العمل فيها.

وتشهد نينوى منذ نحو شهر تقريباً ارتفاعاً ملحوظاً في ساعات تجهيزها بالكهرباء، وهو ما عزاه متخصصون إلى اعتدال درجات الحرارة، وانخفاض معدلات الأحمال على الشبكة الوطنية، وهو أمر يحدث على نحو سنوي تقريباً، وستعود ساعات القطع إلى الارتفاع تدريجياً مع اقتراب موسم الحر، إذ يرتفع الطلب على الطاقة الكهربائية، لتشغيل أجهزة التبريد المنزلية على نطاق واسع، ليس في نينوى حسب، وإنما في عموم البلاد.

مصدر مطلع في محافظة نينوى أبلغ "المدى" عن اتفاق جرى بين المحافظ أثيل النجيفي، ومسؤولين رفيعي المستوى في إقليم كردستان، يتضمن أن يقوم الإقليم بتزويد نينوى بنحو ٢٠٠ ميكاواط من الكهرباء، لمساعدتها في تخطي أزمة الطاقة.

كما أن الإقليم سيسهل حصول نينوى على ١٥٠ ميكاواط مستوردة من تركيا، باتباع آلية تقلل من حجم الضائعات.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه: إن ٣٥٠ ميكاواط من الطاقة الكهربائية، إضافة إلى ما تحصل عليه نينوى فعليا من التجهيز المركزي، سيغطي نحو ثلثي احتياجها من الكهرباء، مضيفا "ومع المشاريع التي يجري تنفيذها حالياً كمحطات جنوبي مدينة الموصل، ستكون نينوى قد تخلصت من مشكلة الكهرباء تقريبا"، على حد قوله.

وقبل أن تثمر الوعود الكهربائية، يسود قلق في نينوى، من الدخول في موسم الصيف، دون تامين الطاقة اللازمة، لاسيما بعد تهديدات أصحاب المولدات بالإضراب جراء تقليص حصصهم من الوقود، وتمنى كثير من المواطنين أن تعاود الحكومة الاتحادية العمل بتجربة تزويد المولدات الأهلية بالوقود مجاناً، لتأمين طاقة كهرباء صيفية، واعتبروا ذلك تعويضا بسيطا عن الوعود السنوية التي يتلقونها بتحسن الكهرباء، غير أن الأمور تبقى دائماً على حالها.

أعلن منع استيراد المواشي من شمال إفريقيا وغزّة

مدير عام البيطرة لـ"المدى": ظهور أعراض جديدة من وباء الحمّى القلاعية

□ بغداد / قيس عيدان

أتخذت الشركة العامة للبيطرة اتخاذ عدد من الإجراءات الاحترازية للحيلولة دون دخول مرض الحمى القلاعية إلى البلاد، بعد أن أخذ بالانتشار في شمال إفريقيا وليبيا ومصر وقطاع غزة.

وقال مدير عام الشركة الدكتور صلاح محمد فاضل في اتصال هاتفي لـ"المدى": إن منظمة الصحة الحيوانية الدولية أبلغت جميع دول الأعضاء بظهور أعراض وبائية جديدة من مرض الحمى القلاعية، أخذت بالانتشار في الدول المذكورة. وبين أن شركته سارعت باتخاذ عدة إجراءات وقائية للحيلولة دون دخول هذا المرض إلى البلاد، مشيرا إلى قيام اللجنة العليا الاستشارية لسلامة الغذاء في وزارة الصحة والتي تضم عددا من الوزارات ذات العلاقة، باشرت سلسلة إجراءات أبرزها منع استيراد الحيوانات الحية من شمال إفريقيا، ومنع دخولها (ترانزيت) من الأردن وسوريا. وأضاف فاضل أنه تم تخصيص مليون دولار لتوفير اللقاح الخاص بهذا المرض والعمل على تنفيذ خطة واسعة لتلقيح المواشي في المناطق الحدودية واستيراد العدد التشخيصية الحقلية للفرق الصحية الجوالة. مدير عام شركة البيطرة لفت إلى أن منظمة الصحة الحيوانية الدولية لا تزال تعمل على تحليل العترة الجديدة إذ لا تتوفر أية معلومات دقيقة عنها، مضيفا أن الفرق الصحية والمستشفيات والمستوصفات البيطرية في عموم البلاد باشرت حملات الرصد الدقيق للمرض ومتابعته. يذكر أن وزارة الصحة أعلنت مؤخراً عن حظر استيراد اللحوم من مصر والبارغواي لظهور مرض الحمى القلاعية في البلدين، كما تتم متابعة تداعيات هذا الوباء وسرعة انتشاره في دول المنطقة خصوصاً دول الجوار. وحذرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) في شهر آذار الماضي، من امتداد مرض الحمى القلاعية المنتشر حينها بمصر إلى باقي المنطقة بسبب عدم وجود إجراءات وقائية ولقاحات. وقالت المنظمة في بيان صحفي: إنه "من الضروري القيام بتحرك عاجل للسيطرة على الانتشار الكبير للحمى القلاعية في مصر، ومنعها من الامتداد إلى شمال إفريقيا والشرق الأوسط، الأمر الذي ستكون له عواقب خطيرة على الأمن الغذائي للمنطقة".

وأضافت المنظمة "وفقا للتقديرات الرسمية يوجد في مصر ٤٠ ألفاً و٢٢٢ حالة اشتباه بالمرض الذي تسبب بالفعل في نفوق ٤٦٥٨ حيواناً معظمها من الأبقار".

وتشير بيانات الفاو إلى أن ستة ملايين و٣٠٠ ألف من الأبقار والجاموس إضافة إلى سبعة ملايين و٥٠٠ ألف من الخراف والماعز مهددة بالإصابة بالحمى القلاعية في مصر، خاصة مع وجود سلالة جديدة من المرض وهي (اس.ايه.تي٢) الذي لا يوجد لدى الحيوانات مناعة منه. فيما ذكر المكتب الإقليمي للمنظمة نفسها في الشرق الأدنى، يوم أمس في تصريح صحفي، أن وباء الحمى القلاعية في مصر أصاب أكثر من ٨٠ ألف حالة من الجاموس والأبقار، وأدى إلى نفوق نحو ٢٠ ألفاً معظمها من العجول.

أوصى ببناء دولة المؤسسات بعيداً عن المحاصصة

مؤتمر قانوني في كربلاء يشدد على إعادة النظر ببعض النصوص الدستورية

□ كربلاء / أمجد علي

دعا قانونيون وأكاديميون في كربلاء إلى ضرورة إعادة النظر بالنصوص الدستورية ذات المضمون المتناقض، فيما أكدوا على تفكيك آليات فهم التعصب وتكفير الآخر، والدعوة إلى بناء دولة المؤسسات.

جاء ذلك خلال مؤتمر عقدته كلية القانون بجامعة أهل البيت في كربلاء تحت شعار (سيادة القانون دعامة أساسية من دعائم النظام الديمقراطي)، حضرته "المدى".

وقال رئيس الجامعة الدكتور عبود جودي الحلي لـ"المدى": إن المؤتمر عقد على جلستين تضمنت الأولى قراءة ثلاثة بحوث، وتناولت الجلسة الثانية بحثين عن أساليب منع الإرهاب ومجالات تطبيق القانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان.

وخرج المؤتمر . بحسب الدكتور الحلي . بتوصيات مهمة، أبرزها "إعادة النظر في النصوص الدستورية الخاصة بحق الدفاع، وإزالة التناقض الوارد فيها، وكذلك تعديل المادة (١٤٤) من قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ المعدّل، وجعل الانتداب شاملاً للجرائم والجنح والمخالفات كافة، وعدم اقتصار الأمر على الجنايات فقط".

وأوصى المؤتمرون بتعديل المبالغ المقررة للمحامي المنتدب التي تقضي بها المحاكم بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية، مؤكدين ضرورة تفكيك آليات الفهم والإدراك التي يمارسها ويستخدمها المتعصب لتبرير تعصبه، من خلال بيان خواء وعدم صوابية آليات التكفير المستخدمة من قبل المتعصبين لتكفير الآخرين.

وشددوا على تجاوز ما أسماه الحلي "خطر ثالوث، الاستبداد والتعصب والعنف" وأهمية ممارسة الحريات السياسية والثقافية والاجتماعية والدينية، مبينين أنه "كلما توسعت دائرة الحرية المنضبطة في المجتمع، تقلصت بالمقابل فعالية الاستبداد والعنف والتعصب"، مستدلين بذلك على أن المجتمعات والأمم التي تسودها قيم الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، يضمحل فيها خطر هذا الثالوث، والعكس صحيح. المؤتمرون ركزوا في توصياتهم على أهمية بناء دولة المؤسسات، منبهين إلى أن "هذا لا يتم إلا من خلال الإسراع بإنجاز مشروع المصالحة الوطنية من قبل الفرقاء السياسيين"، مقرين بالحاجة إلى "شراكة حقيقية في بناء الحياة السياسية، تسمح لجميع القوى والتيارات بممارسة حقوقها، والمشاركة الجادة والنوعية في البناء والتطوير".

ولم يخف المؤتمرون دور الإعلام إذ لفتوا إلى "دور وسائل الإعلام بنشر الوعي بين المواطنين وتسليط الضوء على بناء الوطن ونشر المحبة والتسامح بين العراقيين، والابتعاد عن إثارة النعرات الطائفية".

وحثوا وسائل الإعلام على تبني "رسالة إنسانية، وهي الاكتفاء بنقل الخبر وإدانته وعدم تصوير أو عرض مشاهد دامية كضحايا العمليات الإرهابية أو عمليات التمثيل بالجثث من قبل الإرهابيين"، عازين ذلك إلى أن نشر هذه المشاهد يوحي بـ"الاستهانة بالدم العراقي من جهة، ومن جهة أخرى يعد تشجيعا للمجرم على تكرار جريمته مرة أخرى".

جانب من المؤتمر

وأكدوا "وجوب إعطاء أولوية للملف الأمني في البلاد، والسيطرة على الحدود العراقية من خلال تحرير المؤسسة الأمنية من التوافق والمحاصصة السياسية والمذهبية، والإسراع بتجهيزها بالمعدات والأجهزة المتطورة، لتتمكن من مزاولة أعمالها بوطنية ومهنية".

ولم يفت المؤتمرون مطالبة الحكومة بـ"النظر إلى الجانب الاقتصادي والاجتماعي والاهتمام بهما، ووضع خطط لرفع المستوى المعيشي الذي يليق بالمواطن العراقي، وما يعكسه ذلك على النهوض بواقع البلاد وتقدم الدولة"، مؤكدين أن تحسن الوضع الاقتصادي سيسهم ويحافظ على ما تحقق من مكاسب أمنية. وأشاروا إلى أن التحسن الاقتصادي سيحث على "الوقوف بحزم بوجه الفتاوى التكفيرية التي تهاجم العراقيين حسب طوائفهم أو قومياتهم المختلفة، وعلى السياسيين العراقيين ملاحقة من يصدرون هذه الفتاوى دوليا وتقديمهم للقضاء"، ملمحاً إلى أن "السكوت عن هؤلاء يعني قبول الأطراف الساكتة على ما يجري في العراق".

المؤتمرون أكدوا "تفعيل قانون مكافحة الإرهاب وإجراء التعديلات اللازمة عليه، بغية مجاراة تطور أساليب الجماعات الإرهابية والمسلحة في تنفيذ عمليات القتل والجرائم المنظمة".

ودعا المؤتمرون إلى "إعادة تقييم مؤسسات المجتمع المدني واستبعاد المنظمات المتحزبة، والمنظمات التي ليس لها برنامج واضح يطابق واقع تشكيلها، كون البعض من هذه المنظمات تلعب دورا خطيرا في إرباك أو تعطيل مشروع بناء الدولة، وتسعى إلى إثارة النعرات الطائفية".

وطالب المؤتمرون بـ"العمل على تثقيف المواطن بمبدأ سيادة القانون سواء في الحياة العامة أو العمل السياسي، وتعزيز ثقته بالأجهزة الأمنية"، منبهين إلى ضرورة وعقد الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار بخصوص تبادل المعلومات الاستخبارية، والكشف عن تحركات الجماعات المسلحة، والتوقف عن مساندة أو إيواء الجماعات الضالعة بالعنف ومنع تدفق الأموال للإرهابيين في البلاد.

وشددوا على ضرورة الاهتمام الكبير بالجانب الاستخباري وإيصال المعلومة بالسرعة القصوى إلى الجهات المختصة، داعين إلى "تمكين الكفاءات البشرية وتوفير الأجهزة المتطورة المختلفة التي تساعد على كشف الجريمة قبل وقوعها"

وأوصى المؤتمرون بـ"العمل على إيجاد أساس مشترك بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان يحدد ويسهل عملية انطباق كل منهما بصفة تكاملية، وإزالة التعارض بين القانونين من حيث التطبيق، لما لذلك من دور في فرض وحفظ السلام، إضافة إلى تسهيل عمليات الإغاثة الإنسانية والطبية.

حدث في ثانوية (الفاطميات) بالناصرية

مُدرّسة تمزّق (إيشاربات) الطالبات وتفرض حجاباً محدداً بالقوّة

□ الناصرية / حسين العامل

كشف أولياء أمور عدد من طالبات ثانوية (الفاطميات) قيام إحدى المدرسات بتمزيق أغطية رأس الطالبات (الإيشاربات) وإجبارهن على ارتداء نوع محدد من الحجاب، ما اضطرهن إلى ستر رؤوسهنّ بقطع الإيشاربات الممزقة عند مغادرتهنّ المدرسة.

إلا أن مدير تربية ذي قار نفى ما حدث، مشيرا إلى أن إدارة المدرسة أوصت أحد المشرفين بنزع نوع من مشبكات الشعر (القراصات) التي تستخدمها الطالبات.

لكن أحد أولياء أمور الطالبات أكد لـ"المدى" أن إحدى المدرسات في ثانوية الفاطميات قامت يوم الخميس الماضي بحملة لإجبار الطالبات على ارتداء نوع آخر من الحجاب، بعد أن مزقت ما ترتديه الطالبات على رؤوسهن من أغطية (إيشارب) بمقص كانت تحمله لهذا الغرض، على حد قوله.

وأضاف "وقد كانت ابنتي واحدة من عشرات الطالبات اللواتي شملتهن الحملة القسرية لفرض الحجاب".

وأبدى ولي أمر الطالبة الذي فضل عدم ذكر اسمه، استغرابه من هذا السلوك الذي وصفه بـ"غير التربوي"، متوقعا أن يكون تصرف تلك المدرسة اجتهادا شخصيا ومن دون علم إدارة المدرسة.

من جانبه، نفى مدير تربية ذي قار خير الله زاهي مغيشيش عبر اتصال هاتفي مع "المدى" ما ذكره أولياء أمور الطالبات اللاتي شملتهن حملة الحجاب الإجباري، مبينا أن "الأمر لا يعدو عن تنفيذ توصية من أحد المشرفين حول منع بعض الطالبات وعددهن ثلاثة من ارتداء نوع خاص وغير مقبول من مشبكات الشعر (القراصات)، بحسب ما ذكر.

وذكر أنه "من حق أولياء أمور الطالبات المعنيات تقديم شكوى إلى مديرية التربية إذا ظهر خلاف ذلك"، مؤكدا إمكانية إجراء تحقيق بناء على الشكوى التي يتقدم بها أولياء الأمور أو الطالبات المتضررات إلى دائرته.

بالمقابل نوهت والدة إحدى الطالبات المتضررات بأنه "سيتعذر على أولياء أمور الطالبات المتضررات التقدم بشكاوى ضد تلك المُدرّسة لما ينجم عن ذلك من مشاكل اجتماعية وتربوية قد تتضرر منها الطالبات المشتكيات".

وكانت "المدى" قد تلقت رسالة خاصة عبر البريد الالكتروني عن تفاصيل ما حدث في ثانوية الفاطميات، وتضمنت "أن إحدى المدرّسات قامت يوم الخميس المصادف ٢٦ نيسان ودون سابق إنذار بتقطيع (شالات) غطاء الرأس للطالبات، بعد تعرية رؤوسهن وبصورة استبدادية، إذ تقوم بخلع غطاء الرأس قسرا ثم تقطعه بمقص خاص أمام أنظار الطالبات، وتعيد الكرة مع طالبة أخرى، وهكذا حوّلت يوما دراسيا كاملا إلى مجزرة لتقطيع أغطية الرأس لمعظم طالبات المدرسة".

ولفتت الرسالة "علما أن الطالبات يرتدين (الشال) منذ بداية العام الدراسي الحالي، ولم يكن هناك أي منع من قبل إدارة المدرسة التي لم تصدر أمرا ولا تحذيرا للطالبات بعدم لبس (الشال) وارتداء الحجاب".

واختتمت الرسالة بأن "الطالبات فوجئن بسلوك المُدرّسة المخالف لمبدأ الحريات والحقوق المدنية".